بروتوكول تعديل الاتفاق التجاري والاقتصادي
الموقع عام ١٩٧٥ بين
حكومة دولة البحرين
و
المملكة الاردنية الهاشمية

إنّ حكومة دولة البحرين
وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

اذ تحدوهما روح التعاون المنبثق من ايمان الشعبين الاردني والبحريني بالاخوة التى تربطهما ورغبةً منهما في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما فقد اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى

يستبدل بالمادة الثانية من الاتفاق التجاري والاقتصادي الموقع بين الدولتين بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢م النص التالي :

(تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي يكون منشؤها أحد البلدين المتعاقدين والتي يستوردها البلد الآخر ، أما المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد البلدين المتعاقدين ويستوردها البلد الآخر فتعفى من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وفقاً للجداول التي تحددها هذه المنتجات والتي تعدها اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا

الاتفاق ، كما وتستبعد البضائع المصدرة من المناطق الحرة في أي من البلدين والمرسلة الى بلد الطرف الآخر من مميزات الاعفاء الجمركي وتطبق التعرفة الجمركية السارية في كلا البلدين)

المادة الثانية

تشطب الفقرة الاخيرة من نهاية المادة الثالثة في الاتفاق الأصلي المشار اليه بحيث تقرأ كالتالي :

(يعتبر منتجاً صناعياً ذا منشأ بحريني أو أردني لأغراض هذا الاتفاق كل منتج صناعي لاتقل كلفة المواد الاولية ذات المنشأ المحلي واليد المعاملة المحلية وتكاليف الانتاج المحلية الاخرى الداخلة في صنعه عن ٤٠٪ مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في كل من البلدين)

المادة الثالثة

تضاف فقرة جديدة تحت رقم (د) الى المادة (١١) على النحو الآتي :

(د) اقتراح الجداول بالسلع والمنتجات التي يكون منشؤها البلدين المتعاقدين ، أو أحدهما والمطلوب اعفاؤها من الرسوم الجمركية)

المادة الرابعة

يخضع هذا البروتوكول للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، ويصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ، ويبقى سارياً مدة سريان الاتفاق التجاري والاقتصادي الموقع عام ١٩٧٥ بين حكومتي البلدين .

وقع هذا البروتوكول في **المنامة** في اليوم ١٧ **ذوالقعدة** ١٤١٥ هجرية ، الموافق لليوم ١٧ **أبريل**" **نيسان**" ٩٥ ميلادية .

من نسختين أصليتين باللغة العربية ويحتفظ كل طرف باحداهما ولكل من النسختين حجية كاملة .

عن حكومة
دولة البحرين

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية